ملـــف العـــدد

الانتخابات .. والتداول السلمي للسلطة فى أفريقيا

- **الانتخابات والتحول الديموقراطي في أفريقيا**

د. أحمـــد أمـــل - مدرس العلوم السياسية - جامعة القاهرة

- **الانتخابات الرئاسية فى جامبيا**

د. باسم رزق عدلى - مدرس العلوم السياسية - جامعة القاهرة

- **الانتخابات الرئاسيــة في الصومـــال**

د.جـــوزيف رامــز - المستشار الإعلامي الســـابق - إثيوبيا

- **الانتخابات المحلية في جنوب أفريقيا: فرص وإمكانات تداول السلطة**

د. شيماء محيى الدين - مدرس العلوم السياسية - معهد الدراسات الأفريقية

الانتخابات .. والتحول الديموقراطي في أفريقيا

د. أحمد أمل
مدرس العلوم السياسية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

مقدمة

شهدت التطورات السياسية التي مرت بها العديد من دول العالم في نهاية القرن العشرين تفاوتاً واضحاً بين هذه الدول من حيث المسببات ومسارات التغيير وإيقاعه فضلاً عن مآلاته. لكن بالرغم من تعدد مظاهر التمايز ظهرت سمات مشتركة جمعت كل هذه الدول وجعلت من الممكن الحديث عن مسار واحد سلكه الجميع أفضى في النهاية إلى التحول نحو الديموقراطية في مجتمعات سادتها أشكال متعددة من الحكم غير الديموقراطي. وقد مثلت هذه السمات المشتركة الأساس النظري الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين الغربيين على وجه الخصوص في الحديث عن "موجة ديموقراطية ثالثة". وزاد على ذلك انخراط العديد من الحكومات حول العالم وكذا المنظمات غير الحكومية في أنشطة كان محورها تسريع وتيرة التحول نحو الديموقراطية وذلك منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وعليه تأكدت الحاجة لإطار تحليلي يفسر هذه الجهود المتنوعة ويضعها في سياقها، رابطاً بينها وبين التحولات الكبرى التي شهدها العالم في تلك الفترة وفي مقدمتها إرهاصات انتهاء الحرب الباردة بنصر كبير للمعسكر الغربي.

ونظراً لأن الكثير من هذه الجهود لم تكن قد أسفرت عن نتائج واضحة المعالم، اتجهت الدراسات الغربية لتفسيرها في إطار "نموذج التحول" Transition Paradigm أو ما عرف أيضاً بـ"علم التحول" Transitology. وقد قدم هذا النموذج إسهامات قيمة في مطلع التسعينيات عندما برز وكأنه النموذج الوحيد القادر على تفسير كل مظاهر التغيير المتعددة والحادة التي لم يكن أي من أقاليم العالم بمنأى عن تأثيراتها. ويفترض هذا النموذج وجود علاقة طردية مباشرة بين عقد الانتخابات التعددية بصورة منتظمة وبين إتمام عملية التحول الديموقراطي.

وعلى الرغم من تمتع مقولات نموذج التحول الديموقراطي بقبول واسع حول العالم بين دارسي السياسة وممارسيها على السواء، ظهرت بمرور الوقت العديد من الشواهد الواقعية التي حتمت إعادة النظر في هذه المقولات. فعلى سبيل المثال بدا أن الكثير من دول العالم "علقت" في العملية الانتقالية بحيث لم يسفر الإجراء المنتظم للانتخابات عن أي تحول ملموس على صعيد التحول الديموقراطي بمعناه الأوسع. وهو ما أكد حقيقة أن الاستجابة السريعة التي أبدتها الكثير من دول العالم الثالث -وفي مقدمتها الدول الأفريقية- لموجة التغيير اقتصرت على التغييرات الشكلية دون الجوهرية. كما سمح

التحول نحو التعددية الحزبية للكثير من نظم الحزب الواحد والنظم غير الديمقراطية بتجديد شرعيتها في إطار قواعد جديدة للعبة، وبات العائد من عملية التحول محدوداً إن لم يكن سلبياً.

أولاً: تقييم العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا

لتقييم العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية فى التجربة الأفريقية يتعين الاعتماد على عدد من المؤشرات الموضوعية، والتي يقيس أولها قبول الأطراف السياسية بالانتخابات كآلية حصرية لإسناد السلطة لأي من الأحزاب المتنافسة؛ حيث يقيس مدى الانتظام في إجراء الانتخابات دون انقطاع. أما المؤشر الثاني فيقيس العائد من هذه الانتخابات وأثره على التحول الديموقراطي؛ حيث يختبر ما إذا كانت الانتخابات قد حققت تداولاً سلمياً للسلطة أم ساهمت في تجديد شرعية الحزب الحاكم. وبالنسبة للمؤشر الثالث فيقيس مدى القبول الشعبي وثقة الجماهير في الآلية الانتخابية من خلال تتبع معدلات المشاركة الشعبية منذ بداية التحول الديموقراطي وحتى الآن. وأخيراً يقيس المؤشر الرابع واحداً من أهم خصائص الانتخابات الديموقراطية من خلال دراسة مدى التزام الانتخابات بالطابع السلمي وغياب مظاهر العنف الانتخابي.

١ - الإجراء المستمر والمنتظم للانتخابات

تقوم المقولة الرئيسية لنموذج التحول الديموقراطي على اعتبار أن الإجراء المنتظم والمتكرر للانتخابات سيكسب الدول المزيد من خصائص الديموقراطية، إذ أن تعدد إجراء هذه الانتخابات يجعل منها الوسيلة الوحيدة المقبولة في توزيع المناصب التنفيذية والتشريعية على مختلف الأحزاب. وفي هذا الصدد يمكن اختبار العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا من خلال مؤشر أساسي يتمثل في انتظام إجراء الانتخابات وتجنب التعرض لانتكاسات تؤدي إلى قطع الممارسة الانتخابية المتواترة واللجوء إلى وسائل بديلة – غير ديموقراطية بالقطع- في تحديد شاغلي المناصب السياسية. فمن بين ٣٠ دولة أفريقية أعلنت في مطلع تسعينيات القرن العشرين دخولها في مراحل انتقالية لتحقيق التحول الديموقراطي تمكنت ١٧ دولة من إجراء الانتخابات بشكل مستمر ومنتظم حتى الوقت الحالي، بينما شهدت ١٣ دولة فترات من الانقطاع علقت خلالها الممارسة الانتخابية إما بتوقف العملية السياسية بصورة كاملة بسبب الحرب الأهلية، أو بسبب ما شهدته بعض الدول من انتقال غير

دستوري للسلطة عبر الانقلابات العسكرية. بينما تستبعد بعض الحالات الاستثنائية مثل بوتسوانا وموريشيوس والسنغال وكذلك غالبية دول شمال أفريقيا. وهي دول تمارس التعددية الحزبية قبل تسعينيات القرن العشرين وناميبيا وجنوب أفريقيا حيث كان العائق الأساسي أمام تبنيها للديموقراطية هو النظام العنصري.

وبالنسبة للحالة الأولى، فقد نشبت الحروب الأهلية منذ عام ١٩٩٠ في سبع دول كان أبرزها الكونغو الديموقراطية التي بدأت الحرب الأهلية فيها عام ١٩٩٦ ولم تنته إلا عام ٢٠٠٣، وهو ما أخر الانتخابات التعددية الأولى إلى عام ٢٠٠٦ بعد أن تم الإعلان عن الاتجاه لتبني التعددية في ظل حكم موبوتو سيسيسيكو Mobutu Sese Seko في نوفمبر ١٩٩٠. وفي بوروندي شهدت البلاد انقطاعاً عن عقد الانتخابات لمدة ١٢ عاماً، فبعد الانتخابات التعددية الأولى عام ١٩٩٣ نشبت الحرب الأهلية، ولم تعقد الانتخابات التشريعية إلا عام ٢٠٠٥ ليتشكل البرلمان الذي قام بانتخاب رئيس الجمهورية في العام نفسه، قبل أن تعود آلية الاقتراع العام المباشر للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠(١).

وفي بعض الحالات الأخرى لم يكن تعليق الانتخابات أحد الأضرار الجانبية للحرب الأهلية، بل كانت مسبباً لها، ففي ساحل العاج بعد عامين من انتخاب لوران باجبو Laurent Gbagbo رئيساً للبلاد عام ٢٠٠٠ نشبت الحرب الأهلية الأولى التي استمرت لخمسة أعوام أدت إلى تعطيل الانتخابات التي كان مقرراً لها أن تعقد عام ٢٠٠٥. وبعد الخلاف بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ نشبت الحرب الأهلية الثانية بين أنصار المرشحين لوران باجبو وألاسان واتارا Alasanne Outtara والتي انتهت بعد تدخل القوات الفرنسية لصالح الأخير(٢).

أما جمهورية الكونغو فعقدت انتخاباتها التعددية الأولى عام ١٩٩٢، وقبيل إجراء الانتخابات التالية عام ١٩٩٧ نشبت الحرب الأهلية بين أنصار مرشحي الرئاسة باسكال ليسوبا Pascal Lissouba ودينيس ساسو نجويسو Denis Sassou-Nguesso لتنتهي بانتصار الأخير عام ١٩٩٩ وتنصيبه رئيساً للبلاد، لكن بعد مرور ثلاثة أعوام تمت الانتخابات واستمر الرئيس نجويسو في المنصب حتى الآن بعد فوزه في انتخابات عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، ثم أعيد انتخابه عام ٢٠١٦ بعد أن حصل على ٦٧% من أصوات الناخبين وسط اعتراضات مرشحي المعارضة.

وفي أنجولا تم التحول إلى التعددية وإجراء الانتخابات الأولى عام ١٩٩٢ في ظل الحرب الأهلية التي نشبت منذ استقلال البلاد عام ١٩٧٥، لكن بسبب ظروف الحرب تعطلت الانتخابات لنحو ١٦ عاماً إذ لم تعقد أية انتخابات تشريعية أو رئاسية قبل عام ٢٠٠٨، فيما أجريت الانتخابات الأخيرة فى أغسطس ٢٠١٧ وفاز فيها الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير انجولا، وأصبح زعيمها لورينكو رئيسا للبلاد وعلى.

الرغم من أن كل من سيراليون وغينيا بيساو قد شهدتا حرباً أهلية امتدت لأكثر من عشرة سنوات في حالة الأولى، واقتصرت على عام واحد في حالة الأخيرة، إلا أن الانتخابات في البلدين لم تعطل(٣).

أما الحالة الثانية فشهدت انقطاع المسار الانتخابي بسبب تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحياة السياسية، فقد ظهرت الانقلابات العسكرية في أربع من الدول التي سبق لها اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح، والتي لم تختلف فيما بينها في مآلات هذه الانقلابات. ففي دولتين من الدول الأربع تولت المؤسسة العسكرية السلطة في انقلاب عسكري ثم سلمتها بعد فترة انتقالية جديدة لسلطة مدنية منتخبة. ففي غينيا أعقب وفاة الرئيس لانسانا كونتي Lansana Conte في ديسمبر ٢٠٠٨ بعد أن رأس البلاد طوال ٢٤ عاماً إعلان الانقلاب العسكري وتعليق الدستور وحظر النشاط السياسي، وفي أغسطس من العام التالي أعلن موسى داديس كامارا Moussa Dadis Camara الحاكم العسكري لغينيا بأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستعقد في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وبعد محاولة اغتيال تعرض لها كامارا في ديسمبر من عام ٢٠٠٩ تم تسليم قيادة البلاد لنائبه سيكوبا كوناتي Sekouba Konate الذي التزم بإجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر ٢٠١٠ والتي فاز بها ألفا كوندي Alpha Conde، ثم أعيد انتخابه عام ٢٠١٥.

أما النيجر فبعد أن شهدت انتخابات تعددية عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ قام الجيش عام ١٩٩٦ بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس المنتخب ماهماني عثمان Mahamane Ousmane، ثم أجريت انتخابات رئاسية نصبت قائد الانقلاب إبراهيم باري ميناسارا Ibrahim Mainassara رئيساً للبلاد، لكن بعد ثلاثة أعوام أطيح بميناسارا في إنقلاب جديد أعقبته انتخابات رئاسية فاز بها محمد تانجا Mamadou Tandja قائد الانقلاب

والذي فاز كذلك في انتخابات عام ٢٠٠٤. وبعد الاستفتاء الدستوري عام ٢٠٠٩ الذي أتاح لتانجا الترشح دون قيد بدورات رئاسية محددة شهدت البلاد انقلاباً عسكرياً في فبراير ٢٠١٠ قاده العقيد سالو ديبو Salou Djibo الذي أجرى في أكتوبر من العام نفسه استفتاءً على تعديلات دستورية تحدد دورات الترشح لرئيس الجمهورية بدورتين فضلاً عن تقييد سلطاته. وفي يناير ومارس من عام ٢٠١١ عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دون ترشح قائد الانقلاب العسكري على غير المعتاد في النيجر ليتم تسليم السلطة كاملة للمدنيين بعد نحو ١٣ شهراً من الانقلاب، وأسفرت عن فوز الرئيس محمدو ايسوفو فى انتخابات عامى ٢٠١١ و ٢٠١٦(٤).

أما جمهورية أفريقيا الوسطى فشهدت قيام فرانسوا بوزيزي Francois Bozize بالإطاحة بالرئيس أنجي-فيليكس باتاسي Ange-Felix Patasse عام ٢٠٠٣ بعد نجاح قوات الأول في السيطرة على العاصمة بانجي، ثم قام بوزيزي بترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية كمرشح لحزب الوفاق الوطني Kwa Na Kwa عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وفاز في المرتين برئاسة البلاد. وفي موريتانيا وبعد أن التزم أعلى ولد محمد فال قائد انقلاب ٢٠٠٥ بتسليم السلطة عبر الانتخابات إلى المدنيين عام ٢٠٠٧، أسفرت الأزمة السياسية في العام التالي عن انقلاب عسكري جديد بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذي ترشح في الانتخابات الرئاسية الجديدة عام ٢٠٠٩ وتمكن من الفوز بها، ثم أعيد انتخابه عام ٢٠١٤ بعد الحصول على ٨٢% من أصوات الناخبين(٥).

٢- الانتخابات والتداول السلمي للسلطة

وفقاً لأدبيات التحول الديموقراطي فإن الانتخابات هي المؤشر الرئيسي- في اختبار التحول من ديموقراطية ناشئة إلى ديموقراطية راسخة وذلك حين يتم تداول السلطة سلمياً بين الأحزاب المتنافسة مرتين على الأقل. ولاختبار مدى تحقق المقولة السابقة في الواقع الأفريقي يتعين النظر في مخرجات العملية الانتخابية وما إذا كانت أسفرت عن تداول سلمي للسلطة على أرض الواقع أم عجزت عن ذلك عبر فترة زمنية طالت لتقترب من ربع قرن من الانتخابات التعددية في العديد من دول القارة؟. وبالرجوع للنقطة السابقة الخاصة بانتظام إجراء الانتخابات، سوف يقتصر التحليل على الدول الأفريقية التي حافظت على مسارها الانتخابي دونما انقطاع والبالغ عددها ١٧ دولة. وبالنظر لحصيلة تداول السلطة في

هذه الدول نجد أن ٦ من هذه الدول فقط قد أسفرت العملية الانتخابية فيها عن نقل السلطة من الحزب الممسك بها لحزب آخر لتشهد تداولاً للسلطة وتبادلاً في المواقع بين أحزاب الحكم والمعارضة.

ففي بنين لم يخض الحزب الثوري لشعب بنين Benin People's Revolutionary Party (PRPB) الانتخابات التشريعية، وشهدت البلاد في الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١١ ست انتخابات تشريعية أسفرت عن تداول مقعد الأغلبية بين أربعة أحزاب مختلفة. أما الانتخابات الرئاسية الست فشهدت فوز مرشحي ثلاثة أحزاب مختلفة إلى جانب فوز مرشح مستقل مرتين. ومنذ الانتخابات التعددية الأولى عام ١٩٩١ شهدت زامبيا سكوناً في عملية تداول السلطة حيث أسفرت أربع انتخابات تشريعية وخمس انتخابات رئاسية عن سيطرة الحركة من أجل الديموقراطية متعددة الأحزاب Movement for Multiparty Democracy (MMD) على السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى عام ٢٠١١ حيث تمكنت الجبهة الوطنية Patriotic Front (PF) من الفوز بأغلبية تشريعية، كما فاز مرشحها بالانتخابات الرئاسية(٦).

أما مالاوي فشهدت تنافساً بين كل من الجبهة الديموقراطية المتحدة United Democratic Front (UDF)، وبين حزب مؤتمر مالاوي Malawi Congress Party (MCP) الذي حكم البلاد كحزب وحيد منذ الاستقلال عام ١٩٦٤، وجاءت نتائج انتخابات ١٩٩٤ و١٩٩٩ لتمكن الجبهة الديموقراطية المتحدة UDF من السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى الرغم من فوز مرشح الجبهة بالانتخابات الرئاسية التالية عام ٢٠٠٤، إلا أن حزب مؤتمر مالاوي MCP نجح في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان. لكن انتخابات ٢٠٠٩ شهدت تراجع الحزبين وصعود الحزب التقدمي الديموقراطي Democratic Progressive Party (DPP) ليتفوق على الحزبين في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وفى انتخابات عام ٢٠١٤ فاز وزير الخارجية السابق بيتر موتاريكا بالانتخابات الرئاسية لفترة تمتد الى خمس سنوات، وقد شهدت هذه الانتخابات بعض القلاقل بعد قرار الرئيسة باندا بالغاء نتائجها فى مايو ٢٠١٤ ثم رفض القضاء هذا القرار(٧).

أما الرأس الأخضر فتشهد تبادلاً مستمراً في المواقع بين الحزبين الكبيرين فيها وهما الحزب

الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر Partido Africano da Independência de Cabo Verde (PAICV)، والحركة من أجل الديموقراطية Movimento para a Democracia (MpD) بحيث لا يمكن توقع فائز محدد في أي جولة انتخابية. وكذلك الحال في ساوتومي وبرينسيب حيث تشهد الانتخابات فرصاً متكافئة لكل من حركة تحرير ساوتومي وبرينسيب Movimento de Libertaço de São Tomé e Príncipe—Partido Social Democrata (MLSTP-PSD)، والحركة الديموقراطية المستقلة Acço Democrática Independent (ADI) حيث سبق للحزبين أن تبادلا المواقع أكثر من مرة(٨).

وفي غانا وعلى الرغم من أن الانتخابات التعددية التي أنهت المرحلة الانتقالية جاءت بجيري رولينجز Jerry Rawlings إلى رئاسة الجمهورية وهو الذي كان يحكم البلاد كحاكم عسكري إلا أنه بعد رحيله من السلطة عام ٢٠٠٠ شهدت البلاد تداولاً في السلطة بين الحزب الوطني الجديد New Patriotic Party (NPP) الذي كان في المعارضة وفاز في الانتخابات التشريعية والرئاسية عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وبين المؤتمر الديموقراطي الوطني National Democratic Congress (NDC) الذي عاد للسلطة عام ٢٠٠٨ ، وفى انتخابات ديسمبر ٢٠١٦ فاز الحزب الوطنى الجديد فى الانتخابات التشريعية والرئاسية التى اتت بنانا كوفو رئيساً للبلاد(٩).

وفي المقابل تمكن الحزب الفائز بالانتخابات التأسيسية - الأولى بعد التحول للتعددية- من الفوز بجميع الانتخابات التالية عليها سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية في ١١ دولة. ففي كل من الكاميرون وغينيا الاستوائية وأوغندا استمر الحزب الفائز في الانتخابات التأسيسية في السيطرة على البرلمان، واستمر زعيمه في رئاسة الجمهورية منذ الانتخابات التعددية الأولى وحتى الآن. ففي الكاميرون نجحت الحركة الديموقراطية للشعب الكاميروني Cameroon People's Democratic Movement (RDPC) من الفوز بأغلبية المقاعد في أربع انتخابات تشريعية متتالية، ورفعت حصتها من المقاعد من ٨٨ مقعداً في انتخابات عام ١٩٩٢، إلى ١٥٣ مقعداً من أصل ١٨٠ عام ٢٠٠٧. واستمر مرشح الحزب بول بيا في الفوز بالانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٧، و٢٠٠٤، و٢٠١١(١٠).

وفي غينيا الاستوائية فاز الحزب

الديموقراطي لغينيا الاستوائية بأغلبية المقاعد البرلمانية في أربع انتخابات تشريعية أجريت في الفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٨، أما الانتخابات الرئاسية الثلاث فحسمها مرشح الحزب أوبيانج نجويما مباسوجو جميعاً لصالحه. وتعد أوغندا آخر الدول الأفريقية التي تخلت عن نظام الحزب الواحد وذلك في استفتاء دستوري عام ٢٠٠٥، وشهدت البلاد منذ ذلك الوقت جولتين انتخابيتين نجحت خلالهما حركة المقاومة الوطنية National Resistance Movement (NRM) في الفوز بأغلبية برلمانية، كما نجح مرشح الحزب يوري موسيفيني Yoweri Museveni في الفوز بالانتخابات الرئاسية أعوام ٢٠٠٦ و٢٠١١و ٢٠١٦(١١).

أما في كل من توجو والجابون فبعد وفاة رئيس الجمهورية قام الحزب الحاكم بترشيح ابن هذا الرئيس لخلافته، ففي توجو فاز تجمع الشعب التوجولي Rally of the Togolese People (RPT) في الانتخابات التشريعية التعددية الأولى عام ١٩٩٤ بـ٣٥ مقعداً من إجمالي ٨١، رفعها في الانتخابات التالية عام ١٩٩٩ إلى ٧٩ مقعداً، وعلى الرغم من انخفاض هذا العدد في انتخابات عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ إلا أن الحزب حافظ على المركز الأول بين جميع الأحزاب المتنافسة. أما الانتخابات الرئاسية فقد فاز جناسينجبي إياديما Gnassingbé Eyadéma مرشح الحزب في انتخابات أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٨ و ٢٠٠٣، وبعد وفاته عام ٢٠٠٥، دفع الحزب بابنه فاوري جناسينجبي Faure Gnassingbe مرشحاً للرئاسة ونجح في الفوز في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وتعد الجابون حالة مشابهة لتوجو فقد استمر الحزب الديموقراطي الجابوني Gabonese Democratic Party (PDG) في حيازة الأغلبية البرلمانية منذ الانتخابات الأولى عام ١٩٩٠ وحتى الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٦ لكنه تمكن من زيادة حصته من المقاعد عبر الانتخابات المتتالية من ٦٣ إلى ٨٢ مقعداً. أما الانتخابات الرئاسية فقد شهدت فوز مرشح الحزب عمر بونجو أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٨ و ٢٠٠٥، وبعد وفاته عام ٢٠٠٩ دفع الحزب بابنه على بونجو ليفوز في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في العام نفسه، ثم فى انتخابات ٢٠١٦ والتى واكبها أعمال عنف واعتراضات من قبل المعارضة(١٢).

وبالنسبة لتنزانيا وموزمبيق وجيبوتي فقد نجح الحزب في الحفاظ على أغلبية تشريعية، كما تمكن من الفوز بالانتخابات الرئاسية لكن عبر

مرشحين مختلفين. حيث فاز حزب الثورة Chama Cha Mapinduzi (CCM) بالأغلبية التشريعية في تنزانيا أعوام ١٩٩٥، و٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠١٠، ونجح مرشح الحزب بنجامين مكابا Benjamin Mkapa في الانتخابات الرئاسية عامي ١٩٩٥، و٢٠٠٠، أما الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ فقد فاز بها مرشح الحزب جاكايا كيكويتي Jakaya Kikwete. أما فى انتخابات عام ٢٠١٥ فقد فاز بها الرئيس الحالى ماجوفولى.

أما موزمبيق فشهدت فوز جبهة تحرير موزمبيق Frente de Libertação de Moçambique (FRELIMO) في أربع انتخابات تشريعية عقدت أولها عام ١٩٩٤ وعقدت الأخيرة عام ٢٠٠٩، ونجح مرشح الحزب جواكيم تشيسانو Joaquim Chissano في الفوز بالانتخابات الرئاسية عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩، بينما نجح أرماندو جيبوزا Armando Guebuza في الفوز بانتخابات ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، فيما فاز الرئيس الحالى فيليبى نيوسى فى انتخابات ٢٠١٤.

وفي جيبوتي فاز تجمع الشعب من أجل التقدم بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية الأربع التي أجريت ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٨، أما الانتخابات الرئاسية الأولى عام ١٩٩٣ ففاز بها مرشح الحزب حسن جوليد أبتيدون، وفاز في ثلاثة انتخابات تالية مرشح الحزب إسماعيل عمر جيله.

وعلى الرغم من أن الحزبين الفائزين بالانتخابات التعددية الأولى في تشاد وبوركينا فاسو كانا من الأحزاب المستحدثة في ظل الفترة الانتقالية، إلا أن الحزبين نجحا في الفوز في الانتخابات التشريعية الثلاث في تشاد والأربع في بوركينا فاسو. كذلك تمكن كل من إدريس ديبي Idriss Deby وبليز كومباوري Blaise Compaoré من الفوز بجميع الانتخابات الرئاسية التي عقدت في الدولتين حتى الآن. أما إثيوبيا فتمثل حالة خاصة في ظل اتباعها النظام البرلماني والذي أسفر عن فوز الجبهة الديموقراطية الثورية لشعب إثيوبيا Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front [EPRDF] بالأغلبية البرلمانية في أربع انتخابات تشريعية شهدتها البلاد والتي أتت في كل مرة بمليس زيناوي Meles Zenawi رئيساً للوزراء.

وينكشف عجز الانتخابات في عدد كبير من دول القارة الأفريقية عن تحقيق تداول السلطة إذا تجاوزنا الانتخابات التأسيسية نقطة البداية في التحليل بالرجوع للمراحل

السابقة عليها، حيث تبرز حقيقة أنه في ٨ من الدول البالغ عددها ١١ والتي لم تشهد تداولاً للسلطة عبر الانتخابات التعددية مطلقاً، كان الحزب الذي استمر في الفوز بالانتخابات هو ذات الحزب الحاكم في مرحلة ما قبل التعددية الحزبية في إطار الأحادية الحزبية.

ويساعد تفسير هذه الظاهرة في تأكيد تضاؤل فرص الانتخابات في تحقيق تداول سلمي للسلطة في أي من هذه الحالات، إذ شهدت بداية عملية التحول الديموقراطي في أفريقيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين اتساقاً ملحوظاً مع التقسيم المرحلي الذي تبناه نموذج التحول الديموقراطي، فكانت البداية في الغالب بمبادرة من النخبة الحاكمة ذاتها، وعليه كانت قضية مشاركة ممثلي هذه النخبة في عملية التفاوض السابقة على اختيار السلطة الجديدة من الأمور المسلم بها حيث اتفقت غالبية الأطراف على أهمية تجنب إقصاء أي طرف عن الحوار السياسي خلال المرحلة الانتقالية أو عن الانتخابات التي تلتها. وبالرغم من الفائدة الكبيرة المتحققة جراء إشراك النخبتين القديمة والجديدة في المرحلة التمهيدية للتحول الديموقراطي ممثلة في ضمان انتقال سلمي وسلس، إلا أن هذا لا يعني أنه لم تكن ثمة تكاليف باهظة لهذا الخيار(١٣).

ففي الكثير من الحالات كانت مبادرة الممسكين بالسلطة بالإصلاحات مبرراً لاستمرارهم في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية على النحو الذي شهدته أوغندا، وبوركينا فاسو، وجيبوتي، وغينيا الاستوائية، وزامبيا، وغانا وهو ما يفسر في العديد من الحالات إعادة انتخاب الأشخاص والأحزاب الممسكة بالسلطة نفسها مرة أخرى. وفي حالات أخرى أوكلت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية لمؤتمر وطني ممثل لجميع القوى والاتجاهات، على النحو الذي ساد بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية بدايةً من بنين ثم جمهورية الكونغو وساحل العاج والجابون ورواندا ومالي والكونغو الديموقراطية. وفي كل هذه الحالات لم يكن المؤتمر الوطني ضامناً لتداول السلطة، ففي ظل انطلاقه من مبدأ الشمول وعدم استبعاد أي من القوى الوطنية شاركت الأحزاب الحاكمة فيه في أكثر من حالة، ونجحت في توظيفه ليكون أداة لاستمراريتها في الحكم لكن في ظل تعددية حزبية(١٤).

وفي ظل امتناع غالبية الدول الأفريقية عن إقصاء الأحزاب الحاكمة عن عملية الحوار السياسي خلال المرحلة الانتقالية، شاركت هذه الأحزاب في الانتخابات التالية لهذه المرحلة في معظم الحالات، ففي ١١ دولة هي

أنجولا، والكاميرون، وساحل العاج، وجيبوتي، وغينيا الاستوائية، والجابون، وتوجو، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وتنزانيا، وأوغندا شاركت الأحزاب الحاكمة في الانتخابات التالية للمرحلة الانتقالية وفازت بها واستمرت في السلطة حتى الآن. وفي ٥ دول هي بوركينا فاسو، وغانا، وتشاد، وغينيا، وموريتانيا كان التحول من نظام عسكري لا حزبي إلى التعددية الحزبية مباشرة، وأدت الانتخابات التعددية الأولى فيها لاستمرار الحاكم العسكري لكن في صورة مدنية مستمداً شرعيته من العملية الانتخابية وشهدت هذه الدول قيام القادة العسكريين بترشيح أنفسهم في إطار أحد الأحزاب السياسية الجديدة والذي نجح في الحالات الخمس في الفوز بأغلبية تشريعية كذلك.

كذلك شاركت الأحزاب الحاكمة قبل التحول في الانتخابات التالية للمرحلة الانتقالية لكنها خسرت الانتخابات وتخلت عن السلطة وتحولت لموقع المعارضة، وذلك في ٩ دول أفريقية هي بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، مالاوي، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، سيراليون، زامبيا. وتضاف بنين إلى الدول التسع حيث لم يشارك الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية، لكن الرئيس ماثيو كيريكو Mathieu Kérékou حرص على المشاركة في الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى عام ١٩٩١ بصفته مستقلاً وخسرها بعد حصوله على ٣٢% من أصوات الناخبين. والملاحظ أنه في ٥ من دول هذه الفئة هي الرأس الأخضر، وجمهورية الكونغو، ومالاوي، وساوتومي وبرنسيب، وسيراليون تمكن الحزب الحاكم قبل التحول من العودة للسلطة في انتخابات تالية. وفي مالي وإثيوبيا وحدهما تم حل الحزب الحاكم وإبعاد قياداته عن الحياة السياسية، ففي مالي تدخلت القوات المسلحة وألقت القبض على رئيس البلاد وتولت إدارة المرحلة الانتقالية اللجنة الانتقالية من أجل خلاص الشعب. وفي إثيوبيا انتهى الصراع المسلح بين جبهات المعارضة ونظام الحزب الواحد الذي رأسه منجستو هايلي ماريام Mengistu Haile Mariam بهروب الأخير واستبعاد حزبه من الحياة السياسية.

٣-معدلات المشاركة في الانتخابات

يعد إقبال الناخبين على المشاركة من خلال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المختلفة أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الانتخابات وما يترتب عليها من شرعية نتائجها، وفي إطار تقييم العملية الانتخابية في عدد من دول القارة الأفريقية يكون من المهم التعرف

على التفاوت في نسب المشاركة بين الدول المختلفة، بالإضافة لرصد الاتجاه العام لهذه النسب منذ عودة التعددية الحزبية في عدد كبير من دول القارة في تسعينيات القرن العشرين. فمع مرور الوقت الكافي الذي يسمح لباحثي العلوم السياسية بتقييم تجربة التحول الديموقراطي في دول القارة الأفريقية المختلفة والتي بدأت في مطلع تسعينيات القرن الماضي، لاحظ بعضهم أن هناك اتجاهاً لتراجع نسب المشاركة بالتصويت في الانتخابات يعكس انسحاب الجماهير من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفقدانهم الثقة في العملية السياسية بأسرها. كذلك تقل معدلات مشاركة الناخبين في الانتخابات التي أعقبت موجة التحول الديموقراطي في مطلع تسعينيات القرن العشرين. كل هذه الشواهد تؤكد وجود أزمة حقيقية في ثقة الناخبين الأفارقة في العملية الانتخابية وفي أهميتها(١٥).

وعلى الرغم من وضوح المؤشرات الرقمية الخاصة بتطور معدلات المشاركة إلا أن أنصار نموذج التحول الديموقراطي يرفضون التسليم بهذه الحقيقة مؤكدين أن الإجراء المستمر للانتخابات له أهمية قصوى في تعليم المواطنين مبادئ الديموقراطية وممارساتها. أما عن تبرير الانخفاض في معدلات المشاركة الانتخابية في أفريقيا فقد ساق ستافان ليندبرج - أحد أهم المؤيدين لنموذج التحول- سببين مرجعهما بيئة العملية الانتخابية رافضاً التسليم بفشل نموذجه في التعامل مع الظاهرة الانتخابية في أفريقيا. وكان أول هذه الأسباب هو حداثة عهد الناخبين الأفارقة بالتعددية الحزبية والانتخابات الحرة النزيهة فسيطرت عليهم مشاعر الخوف والقلق من ارتداد موجة التحول الديموقراطي وعودة الممارسات غير الديمقراطية ومن ثم تعاملوا مع الانتخابات باعتبارها قد تضعهم في "القوائم السوداء" للحكام . أما السبب الثاني فتمثل - من وجهة نظر المؤلف- في الرقابة الدولية المتزايدة على الانتخابات الأفريقية والتي أدت إلى صعوبة قيام الهيئات المحلية بـ"تزوير" نتائج المشاركة والمبالغة فيها(١٦).

وبالنظر إلى معدلات المشاركة يتضح أن ثمة قدر من الانخفاض في نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات التي أعقبت التحول نحو الديموقراطية مباشرة وذلك في ١٧ من الدول الأفريقية التي تبنت التعددية بعد عام ١٩٩٠. ويتفاوت الفرق بين النسبتين من حالة لأخرى حيث كان شديد الوضوح في حالات مثل الانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو والتي شهدت انخفاضاً بأكثر من ٣٤% عن

الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٤، وكذلك الجابون التي شهدت معدل مشاركة في انتخابات عام ١٩٩٣ بلغ ٨٨% انخفض إلى ٣٤% عام ٢٠١١.كما انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في أنجولا بنسبة بلغت ٢٨,٥% مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢.

جدول (١) الدول الأفريقية التي شهدت انخفاضاً في نسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة مقارنة بالانتخابات الأولى بعد التحول

الدولة	الانتخابات التعددية الأولى بعد التحول	نسبة المشاركة	الانتخابات الأخيرة	نسبة المشاركة
سيشل	الرئاسية ١٩٩٣	%٨٦,٥	الانتخابات الرئاسية ٢٠١١	%٨٥,٣
	التشريعية ١٩٩٣		الانتخابات التشريعية ٢٠١١	%٧٤,٣
الكاميرون	الرئاسية ١٩٩٢	%٧٢	الانتخابات الرئاسية ٢٠١١	%٦٨,٣
الكونغو الديموقراطية	الرئاسية ٢٠٠٦	%٧٠,٥	الانتخابات الرئاسية ٢٠١١	%٥٩
ساحل العاج	التشريعية ١٩٩٠	%٤٢,٥	الانتخابات التشريعية ٢٠١١	%٣٦,٦
الجابون	الرئاسية ١٩٩٣	%٨٨,١	الانتخابات التشريعية ٢٠١١	%٣٤,٣
غينيا بيساو	الرئاسية ١٩٩٤	%٨٩,٣	الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢	%٥٥
أنجولا	التشريعية ١٩٩٢	%٩١,٣	الانتخابات التشريعية ٢٠١٢	%٦٢,٨
بوروندي	الرئاسية ١٩٩٣	%٩٧,٣	الرئاسية ٢٠١٠	%٧٧
الرأس الأخضر	الرئاسية ١٩٩١	%٦١,٤	الرئاسية ٢٠١١	%٥٩,٩
أفريقيا الوسطى	الرئاسية ١٩٩٣	%٦٨,٥	الرئاسية ٢٠١١	%٦١,٢
تشاد	الرئاسية ١٩٩٦	%٧٧,٧	الرئاسية ٢٠١١	%٥٥,٧
إثيوبيا	١٩٩٥	%٩٤,١	٢٠١٠	%٩٣,٤
الجابون	الرئاسية ١٩٩٣	%٨٨	الرئاسية ٢٠٠٩	%٤٤,٣
غينيا	الرئاسية ١٩٩٣	%٧٨,٥	الرئاسية ٢٠١٠	%٦٧,٩
مالاوي	١٩٩٤	%٨٠,٦	٢٠٠٩	%٧٨,٣
موزمبيق	الرئاسية ١٩٩٢	%٨٧,٩	الرئاسية ٢٠٠٩	%٤٤,٦
أوغندا	الرئاسية ٢٠٠٦	%٦٩,٢	الرئاسية ٢٠١١	%٥٩,٣

المصدر: من إعداد الباحث

٤ -المشكلات السياسية والأمنية

من بين الظواهر التي تشهدها القارة الأفريقية ولا تؤيد نموذج التحول الديموقراطي ظاهرة العنف الانتخابي، فبمرور الوقت أصبحت الممارسة الانتخابية في الدول الأفريقية أكثر عنفاً بما يتعارض مع دورها الأساسي كآلية سلمية لتداول السلطة. وزاد على ذلك أن أصبحت قضية الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات تحتل أهمية كبيرة تكاد تقترب من أهمية تحديد هوية الفائز بهذه الانتخابات وهو الأمر الذي جعل من الانتخابات مدخلاً للتدخل الأجنبي في شئون الدول الأفريقية على النحو الذي شهدته انتخابات كينيا ٢٠٠٧ وزيمبابوي ٢٠٠٨، حيث تعرضت الدولتان لضغوط دولية من أجل التوصل لاتفاق تقاسم للسلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة، بجانب حالة الانتخابات الأخيرة في ساحل العاج والتي تسبب الصراع الداخلي بشأن نتيجتها في اللجوء للتدخل العسكري الفرنسي من أجل إنهاء حالة الاقتتال(١٧).

ويمكن هنا أن نصنف دول القارة وفق معيار العنف الانتخابي إلى فئتين، الفئة الأولى تشهد ظاهرة العنف الانتخابي بصورة مستمرة منذ التحول الديموقراطي بحيث أصبحت الانتخابات فيها "مواسم للأزمات"، أما الفئة الثانية فتعكس التدهور في التزام الممارسة السياسية في أفريقيا بقيم الديموقراطية وجوهرها، حيث تعددت مظاهر العنف الانتخابي في الجولات الانتخابية الأخيرة في دول لم يكن لها أي تاريخ معروف لمثل هذا العنف، وتعد كينيا النموذج الأبرز للفئة الأولى، بينما تعد السنغال أهم دول الفئة الثانية.

وبالنسبة للدول ذات التاريخ المستمر من العنف الانتخابي، يلاحظ أنه بمجرد إعلان الرئيس الكيني دانييل أراب موي Daniel Arap Moi شروعه في التحول نحو التعددية الحزبية والديموقراطية عام ١٩٩١ تمهيداً لإجراء الانتخابات التعددية الأولى في العام التالي، سرعان ما شهد شهر أكتوبر من عام ١٩٩١ بداية أعمال العنف بالهجوم على قرية ميتيتي Meteiti في الوادي المتصدع Rift Valley، والتي كانت ميليشيات جماعة كالينجين (جماعة الرئيس موي) وحلفائها الطرف المتسبب فيها، حيث بدأ الصراع بين جماعتي كالينجين ولويا، ثم بين كالينجين ولو وبين كالينجين وكيكويو، وأخيراً بين ماساي -المتحالفة مع كالينجين- وكيكويو. حيث قام الرئيس الأسبق دانييل أراب موي عام ١٩٩٢ في مواجهة المطالب

الشعبية بالتعددية السياسية باستغلال جناح الشباب في حـزبه اتحاد كينيا الوطـني الأفريقي KANU في إثارة صراعات حملت طابعاً إثنياً(١٨).

ومع فتح باب تسجيل الناخبين للانتخابات الجديدة عام ١٩٩٧ عادت المواجهات بين الجماعات الإثنية الموظفة سياسياً مرة أخرى ولكن بمستوى أكبر من الحدة. ففي وادي كيريو Kerio Valley الواقع شمال مقاطعة الوادي المتصدع نشب الصراع بين أنصار اتحاد كينيا الوطني الأفريقي KANU من جماعة بوكوت Pokot وبين السكان من جماعة ماراكويت Marakwet من مؤيدي المعارضة وأسفرت عن مقتل سبعة وعشرين وطرد نحو عشرة آلاف من أبناء جماعة ماراكويت من قراهم(١٩).

وتعد موجة العنف التي تلت انتخابات ديسمبر ٢٠٠٧ الأسوأ على الإطلاق منذ تحول البلاد للتعددية الحزبية، فبينما كانت محصلة العنف في عشر سنوات امتدت ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١ مقتل نحو ٤ آلاف كيني ونزوح قرابة ٦٠٠ ألف خارج موطنهم، أسفرت أعمال العنف التي شهدها شهرا يناير وفبراير من عام ٢٠٠٨ عن مقتل نحو ألفين وتشريد ٦٠٠ ألف آخرين(٢٠).

أما الفئة الثانية والتي تضم دولاً لم تعتد ظاهرة العنف الانتخابي فيمكن ملاحظتها من خلال حالة مثل السنغال حيث شهدت مواجهات متكررة بين المتظاهرين والشرطة طوال الشهر السابق على الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢.

فقد بدأت أعمال العنف مع إعلان قبول المجلس الدستوري ترشح الرئيس عبد الله واد لولاية ثالثة، ووقعت الاشتباكات بين المتظاهرين المجتمعين في ساحة المسلة في العاصمة داكار وبين قوات الشرطة وأسفرت المواجهات عن مقتل شرطي واثنين من المتظاهرين، كما امتدت المواجهات إلى كاولاك المدينة الثانية في السنغال والتي شهدت إحراق المتظاهرين لمقر الحزب الحاكم، بالإضافة إلى مدينتي ثييس وأمبور(٢١).

لكن الأمر الذي ميز الانتخابات السنغالية توقف أعمال العنف بانتهاء التصويت في الجولة الثانية في الانتخابات، فمرت الفترة الفاصلة بين يوم الانتخابات وإعلان النتائج بسلام، ولم يتبع إعلان فوز مرشح المعارضة ماكي سال أية مواجهات على الرغم من قيام كل من المرشحين بحشد أنصاره. كذلك لم تسفر المواجهات السابقة على الانتخابات عن أية تجاوزات هددت العملية الانتخابية أو دفعت للتشكيك في نزاهتها(٢٢).

ثانياً: تفسير طبيعة العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا

على الرغم من أن حالات انقطاع الممارسة الانتخابية بسبب الحروب الأهلية أو الاستيلاء غير الدستوري على السلطة تعد حالات قليلة نسبياً، إلا أن البقية الباقية من الدول الأفريقية والتي تعقد الانتخابات بانتظام منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تعاني من مشكلات أساسية تتركز بالأساس في:

- تراجع معدلات المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- استخدام الانتخابات في تمديد شرعية نظم معينة وندرة حالات التداول الحقيقي للسلطة.
- ارتباط الانتخابات بعدد من الممارسات الخطيرة التي من شأنها أن تقوض العملية السياسية ككل وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية وهو ما يتمثل في العنف الانتخابي.

هذه المشكلات يمكن أن يستند تفسيرها إلى ثلاثة عوامل مفسرة، وذلك على النحو التالي:

١ - طبيعة التعددية المجتمعية وغياب الطبقات في المجتمعات الأفريقية

لا يمكن تفسير ظاهرة العنف الانتخابي في أفريقيا من دون تأكيد حقيقة أن النظم الحزبية في غالبية دول القارة تنقسم على خطوط الانقسام الإثني لا الطبقي، ومن ثم تعد الانتخابات واحدة من المعارك المختلفة التي تخوضها الجماعات الإثنية بحثاً عن تعزيز مكانتها. ففي التجربة الغربية كانت ظاهرة التعددية Pluralism واحدة من أهم أسس الديموقراطية حيث تعكس وجود قدر من المرونة في تشكيل تجمعات المصالح Interest Associations بما يسمح بتعدد عضوية الفرد الواحد في أكثر من تجمع، لتتقاطع هذه التجمعات وتتداخل على مستوى الدولة ككل. ويحقق هذا التداخل مزايا كبيرة على الصعيد السياسي إذ يفرز قدراً أكبر من الاستقرار، كما يجعل المواطنين أكثر قدرة وتأهيلاً للمشاركة السياسية الفعالة، وأكثر إيماناً والتزاماً بالقيم الديموقراطية. ومع انتشار تجمعات المصالح القائمة على المشاركة الطوعية للمواطنين يصبح التواصل بين الدولة والمجتمع أكثر سهولة، فنظراً لكون المواطن الواحد عضواً في أكثر من جماعة، تكون الخطوط الفاصلة بين الفروق الاجتماعية Cleavages خطوطاً "سائلة"

Fluid وغير محكمة، ومن ثم يكون الاستقطاب في أدنى حدوده. فالفرد الطبيعي لا يمكن أن يتم استيعابه بشكل كامل في إطار عضويته لجماعة واحدة، خاصةً مع وجود أنواع متعددة من هذه التنظيمات الاجتماعية. وتكون النتيجة المباشرة لتعدد عضوية كل فرد في أكثر من جماعة أن تنشأ مراكز قوة متعددة ومنتشرة تستطيع أن تمارس الرقابة على سلطة الدولة التي لا تعد مركزاً وحيداً للسلطة(٢٣).

هذا النمط من التعددية التي يفترض أن تكون أساساً للتعددية الحزبية يكاد يغيب تماماً عن الحالة الأفريقية، فغالبية دول القارة ليس لديها ميراث حقيقي لتعدد التنظيمات الاجتماعية، التي تعكس تعدد المصالح وتباينها، حيث كان من الصعب في ظل السياق الذي أحاط تطور المجتمعات الأفريقية منذ قدوم الاستعمار الأوروبي أن تظهر جماعات وتنظيمات على أساس موضوع أو قضية ذات بعد اجتماعي. فالدول الأفريقية نشأت في ظل الاستعمار الأجنبي، وبعد الاستقلال خضعت لسيطرة الأحزاب والحركات السياسية على كافة المجالات للدرجة التي أصبح معها من غير المقبول ظهور أشكال أخرى من النشاط المنظم في المجتمع، حيث ارتبطت إلى حد بعيد بدعوات الانقسام والتفرقة(٢٤).

يضاف إلى ذلك أن خبرة الدول الأفريقية الطويلة في تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية أسفرت عن تقويض أهم مؤسسات المجتمع المدني وهي التجمعات القائمة على أساس الطبقات الاقتصادية بشكل عام والطبقة الوسطى بشكل خاص. حيث تلعب الطبقة الوسطى دور الوسيط بين النخب الحاكمة وبين الجماهير، وتعد الفاعل الرئيسي في التحول الديموقراطي وفي ترسيخ الديموقراطية في المراحل التالية. فمن ناحية تشارك الطبقة الوسطى النخب في الممارسة التصويتية المنتظمة بما يمنع استئثار الطبقة الحاكمة بالمجال السياسي وتأمين بقائها في السلطة، ومن ناحية أخرى تشارك الطبقة الوسطى الطبقة الدنيا في تنظيم عملية الاحتجاج السياسي والتعبير عن المطالب عبر الطرق الديموقراطية. كذلك تلعب الطبقة الوسطى دوراً أساسياً في ضبط عملية إعادة توزيع الموارد العامة في ظل تناقض المصالح بين الطبقتين العليا والدنيا وهو ما يضمن استمرارية النظام السياسي ويحول دون سقوطه(٢٥).

وتعتبر قضية الدور السياسي للطبقات الاقتصادية من أبرز القضايا التي تعكس الاختلاف بين المجتمعات الغربية والأفريقية. فالكثير من الكتابات الأفريقية رفضت من

الأساس استخدام التحليل الطبقي مع الواقع الأفريقي، من هذه الكتابات ما قدمه ماديرا كيتا Madeira Keita من أنه على الرغم من وجود بعض الفوارق الطبقية في المجتمعات الأفريقية إلا أن هذه الفوارق لا يمكن أن تكون أساساً لاختلاف التوجهات السياسية بما يمكنها من أن تصبح أساساً لأحزاب سياسية متعددة يعبر كل منها عن انتماء طبقي بعينه. فعلى الرغم من تعدد الطبقات في المجتمعات الأفريقية إلا أن هذه الطبقات لا تتعارض مصالحها على نحو يخلق الصراع الطبقي الذي يقوم عليه التحليل الماركسي. أما السياسي الكيني توم مبويا Tom Mboya فقد رأى أن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الأفريقية صغيرة بطبيعتها، كما أن هذه المجتمعات لا تشهد نمط الاستغلال الاقتصادي الذي شهدته أوروبا أثناء الثورة الصناعية، حيث توجد في أفريقيا فرص متساوية لتحسين الوضع الاقتصادي لجميع الأفراد. والغريب أن هذا التوجه لاقى تأييد الاتحاد العام لاتحادات العمال الأفريقية General Federation of African Trade Unions والذي كان من المفترض أن يؤيد هذا التحليل الذي يميل لصالح الطبقات الدنيا والعمالية تحديداً، حيث أعلن الاتحاد العام أن القارة الأفريقية لا تشهد تمايزاً طبقياً حيث لا يوجد تفاوت في مستوى المعيشة بين الطبقات الرئيسية في المجتمعات الأفريقية(٢٦).

يضاف إلى ذلك تحول الكثير من دول القارة لنظام الحزب الواحد وهو الذي قاوم بشكل مستمر ظهور الطبقات الاقتصادية بالمفهوم الغربي على اعتبار أنها من عوامل الانقسام والتفرقة داخل الدولة الناشئة(٢٧). وحتى بعد العودة للتعددية الحزبية مع بداية تسعينيات القرن العشرين كانت المشكلة الأساسية التي حالت دون تكوين طبقات اقتصادية متماسكة تصلح لأن تكون أساساً للأحزاب السياسية هو العقبات الكبيرة التي أعاقت عملية التنمية التي شهدت بعض دول القارة حدوثها بمعدلات بطيئة للغاية، بينما شهدت دول أخرى انتكاسها وتراجعها عن السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال(٢٨).

٢ -غياب الفوارق الأيديولوجية بين الأحزاب الأفريقية

من بين أبرز المشكلات التي كشفت عنها الانتخابات في أفريقيا غياب الفوارق الأيديولوجية بين الأحزاب المتنافسة، ومن ثم تتحول الانتخابات للتركيز على الأشخاص وهو ما يمنح ميزة نسبية – غالباً- للحكام المسكين بالسلطة ويحد من فرص تداول السلطة وفوز المعارضة. فقد واكب عودة التعددية الحزبية في

أفريقيا ظهور سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت دول القارة في تبنيها منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين في أعقاب تردي الأوضاع الاقتصادية وفشل سياسات التنمية التي تبنتها غالبية دول القارة. هذه السياسات الاقتصادية عكست التوجه الليبرالي الجديد Neo-Liberal الذي فرض على دول القارة من قبل الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة متمثلاً في سياسات التكيف الهيكلي، والتي تفترض أن الاقتصاد سيتمكن من خفض الأسعار مع خفض الطلب على الواردات وزيادة الصادرات بما يحقق قدراً أكبر من التوازن في ميزان المدفوعات. وتعتبر الركيزة الأساسية لهذه السياسات هي قوى السوق، حيث تتضمن تنازل الدولة عن القيام بأي دور في عملية إعادة توزيع الموارد لصالح الطبقات الأكثر فقراً. وعلى الرغم من فرض هذه السياسات على الدول الأفريقية من الخارج إلا أن الدول والجهات الراعية لتطبيق هـــــذه الســـياسات لم تقدم أي شكل من أشكال الدعم(٢٩).

ولم تقتصر آثار سياسات التكيف الهيكلي على الجانب الاقتصادي، حيث صاحب إلزام الدول الأفريقية بهذه السياسات ما اشترطته الدول والمؤسسات المانحة من إصلاحات سياسية كان أبرزها تبني التعددية الحزبية وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة. وفي ظل هذا السياق المصاحب لعودة التعددية الحزبية في أفريقيا ظهرت أحزاب المعارضة التي نافست الأحزاب الحاكمة على السلطة في الانتخابات لكن مع التزام الجانبين بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من الخارج لذا أصبحت الديموقراطية الناشئة ديموقراطية بلا خيارات Choiceless Democracy.(٣٠) وكان لهذا التشابه في برامج الأحزاب السياسية آثار سلبية عديدة، فمن ناحية أفسح المجال للانقسامات الإثنية لتصبح هي أساس تأييد حزب دون آخر، ومن ناحية أخرى أصبح التنافس السياسي أكثر حدة، فبما أنه لا تختلف توقعات الناخبين من حزب لآخر أصبح الحزب الفائز في الانتخابات يعتبر فترة توليه للسلطة دورة في حصد المكاسب من خلال إعادة توجيه موارد الدولة لصالحه، كل هذا في ظل عملية التقلص المستمر الذي تعرضت له ساحة التنافس السياسي بسبب تطابق البدائل المطروحة من مختلف الأحزاب(٣١).

وعلى الرغم من أن العديد من دول القارة شهدت تداولاً للسلطة بعد عودة التعددية الحزبية، إلا أن هذا التداول بقدر ما كان

مؤشراً إيجابياً على التطور الديموقراطي، كان كاشفاً عن المشكلة الجديدة المتمثلة في تماثل السياسات التي تتبناها جميع الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها المعلنة. ففي زامبيا مثلاً ارتبط التحول نحو التعددية بالمعارضة الشعبية الواسعة لحزب الاستقلال الوطني المتحد United National Independence Party (UNIP) الذي احتكر العمل السياسي منذ الستينيات بمعارضة سياسات التكيف الهيكلي التي أطلقها رئيس البلاد كينيث كاوندا Kenneth Kaunda، وفي الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى نجح فريدريك شيلوبا Frederick Chiluba في الحصول على غالبية الأصوات معتمداً على خلفيته كأحد أبرز قيادات الحركة العمالية في زامبيا، ومع ذلك أظهرت سنوات حكم شيلوبا أنه لم يكن أقل التزاماً عن سلفه بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية والتي تقوم على الأيديولوجية الليبرالية الجديدة(٣٢).

وكان لاكتشاف الناخب الأفريقي لحقيقة التشابه الأيديولوجي بين جميع الأحزاب الجديدة آثار سلبية على الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، حيث فقد الكثير من هؤلاء الناخبين الثقة في العملية السياسية بأسرها، وهو الأمر الذي استتبع انسحاباً كبيراً للجماهير من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية على النحو الذي أظهره التراجع الحاد في نسب التصويت في الانتخابات المختلفة التي تلت الانتخابات التعددية الأولى في بداية تسعينيات القرن الماضي. ولم تقف الآثار السلبية عند هذا الحد، فقد أسفر فقدان المواطنين ثقتهم في الأحزاب السياسية عن إتاحة الفرصة لاستيعابهم في المؤسسات التقليدية مما عزز الانتماءات الأولية الإثنية والإقليمية على حساب الولاء للدولة(٣٣).

٣- ضعف أحزاب المعارضة في الدول الأفريقية

يفسر تراجع معدلات المشاركة الشعبية في أفريقيا ضعف أحزاب المعارضة، وهو ما حال أيضاً دون حصولها على ثقة عدد كاف من الناخبين يسمح بحدوث تداول في السلطة. فقد نشأت المعارضة في الكثير من الدول الأفريقية من داخل النخبة السياسية التي لم تتغير منذ الاستقلال، ففي بعض الحالات تمثلت وجوه المعارضة البارزة في عدد من الساسة الذين ظهروا في مرحلة التعددية الأولى التي أعقبت الاستقلال وسبقت التحول للحزب الواحد أو الحكم العسكري، وفي حالات أخرى قاد أحزاب المعارضة بعد العودة للتعددية الحزبية

رموز من الحزب الواحد نفسه الذين أعلنوا الانفصال عنه في سنواته الأخيرة. وشهدت بعض دول القارة تحول الحزب الواحد نفسه إلى أحد أحزاب المعارضة بعد خسارته الانتخابات الأولى التي أعقبت التحول نحو التعددية الحزبية لتتأكد استمرارية سيطرة الطبقة نفسها على الحياة السياسية في العهد الجديد(٣٤).

وتعاني أحزاب المعارضة في أفريقيا من ظاهرة الانقسام، حيث سعت النظم الحاكمة لتخفيف الضغط المحتمل أن تمثله أحزاب المعارضة الناشئة من خلال العمل على تقسيمها باستمرار بحيث يمكن التفاوض مع بعضها وقمع البعض الآخر. بالإضافة لذلك تتسم أحزاب المعارضة في أفريقيا بالضعف التنظيمي، فالكثير منها أحزاب شخصية تم تأسيسها حول شخصية أحد الساسة والذي يرتبط تأييد الجماهير للحزب بتأييدهم لزعيمه، بحيث يصبح الحزب بجميع وحداته مجرد أداة لتحقيق الطموح الشخصي لزعيمه في الوصول للسلطة. ويتسم هذا النوع من الأحزاب على وجه الخصوص بالغياب الكامل للديموقراطية في اتخاذ القرارات داخل الحزب بحيث يصبح زعيم الحزب هو المسئول الأول والأخير عن اتخاذ القرارات، وعن تمثيل الحزب داخلياً وخارجياً، والتفاوض مع الأحزاب الأخرى. كذلك يقتصر الكثير من أحزاب المعارضة في الدول الأفريقية على المناطق الحضرية والمدن الكبيرة لغياب الموارد المادية والبشرية اللازمة لتوسيع نطاق الانتشار للمناطق الريفية، وحتى الأحزاب القليلة التي تنشط خارج المدن الكبيرة ترتبط بإقليم بعينه بما يعزز تأثير الانقسامات الإثنية والإقليمية على الحياة السياسية(٣٥).

كذلك من بين مشكلات أحزاب المعارضة في أفريقيا ضعف قدراتها على توفير التمويل اللازم لاستمرار نشاطها، فعلى الرغم من تخلي القطاع العام عن الهيمنة على المجال الاقتصادي وحده واتساع دور شركات ومؤسسات القطاع الخاص، إلا أن درجة الحرية التي تتمتع بها مثل هذه الشركات ترتبط بشكل وثيق بدرجة تأييدها للنظام الحاكم ودعمها له، الأمر الذي أفقد أحزاب المعارضة فرصة الحصول على تمويل من مؤيديها من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال من القطاع الخاص. كما ظلت المعارضة في الدول الأفريقية مثلها في ذلك مثل الحكومات تتطلع لكافة أشكال الدعم من الخارج سواء كان هذا الدعم مالياً أو دبلوماسياً أو حتى عسكرياً. هذا الاعتماد على الخارج جعل أحزاب المعارضة في غنى عن بناء قواعد شعبية للتأييد، الأمر الذي جعلها أكثر عزلة واغتراباً عن مجتمعها على النحو الذي انعكس بوضوح في القضايا التي تتبناها هذه الأحزاب والتي لا تعبر عن مشكلات مجتمعاتها بقدر ما تعكس الأجندة الغربية التي تتبناها الدول الممولة(٣٦).

قائمة المصادر

1. Mvemba Phezo Dizolele, "The Mirage of Democracy in the DRC", Journal of Democracy (Baltimore: The Johns Hopkins University Press Volume 21, Number 3, July 2010), p. 149.
2. Richard Banegas, "Post-Election Crisis In Côte D'ivoire: The Gbonhi War", African Affairs (Oxford: Oxford University Press, Vol. 110, No. 440), pp. 460-461.
3. Paula Cristina Roque, "Angola's Façade Democracy", Journal of Democracy (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 20, Number 4, October 2009), p. 138.
   John F. Clark, "Congo: Transition and The Struggle to Consolidate", in John F.Clark, and David E. Gardinier (eds.), Political Reform in Francophone Africa (Oxford: Westview Press, 1997), pp. 71-74.

٤. د. حمدي بشير، "العلاقات المدنية العسكرية ومسار عملية التحول الديموقراطي في النيجر منذ ١٩٩١"، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، يناير ٢٠١٣)، ص ص ٧٧-٨٣.

5. Thomas O'Toole, " The Central African Republic: Political Reform and Social Malaise", in John F.Clark, and David E. Gardinier, Op. Cit., pp. 116-119.
6. Samuel Decalo, "Benin: First of New Democracies", Ibid., pp. 53-60.
7. Paul Chiudza Banda, "The 2009 General Elections: Process, Results And Lessons", The Society of Malawi Journal (Lilongwe: Society of Malawi, Issue 4, 2010), pp. 11-12.
8. Heinz Jockers, "The successful Ghana election of 2008: a convenient myth ?", Journal of Modern African Studies (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 48, No. 1, 2010), p. 96.
9. Ericka A. Albaugh, "An Autocrat's Toolkit: Adaptation and Manipulation in 'Democratic' Cameroon", Democratization (London: Routledge, Vol. 18, No. 2, April 2011), pp. 388-398
10. Adewale Banjo, "The Politics of Succession Crisis in West Africa: The Case of Togo", International Journal On World Peace (Vol. Xxv No. 2 June 2008), pp. 37-40.
11. René Lemarchand, "Africa's Troubled Transitions", Journal of Democracy (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 3, Number 4, October 1992), pp. 102-104.
12. Richard Joseph, "Democratization in Africa after 1989: Comparative and Theoretical Perspective", Comparative Politics (New York: Ph.D. Pro-

gram in Political Science of the City University of New York, Vol. 29, No.3, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, April 1997), pp. 374-377.

* أطلق عليها براتون وفان دي فال اسم الانتخابات التأسيسية Founding Elections، انظر:

Michael Bratton, and Nicolas Van De Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 114, 196-209.

13. Adebayo O. Olukoshi, "Economic Crisis, Multipartyism, and Opposition Politics in Contemporary Africa", in Adebayo O. Olukoshi (Ed.), The Politics of Opposition in Contemporary Africa (Stockholm: The Nordiska Afrikainstitutet, 2000), pp. 25-29.
14. Staffan I. Lindberg, Democracy and Elections in Africa (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2006), pp. 64-66.
15. Jacqueline M. Klopp, "Ethnic Clashes and Winning Elections: The Case of Kenya's Electoral Despotism", Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines (Toronto: Canadian Association of African Studies, Vol.35, No. 3, 2001), pp. 473-474.
    D. Foeken, and T. Dietz, "Of Ethnicity, Manipulation and Observation: the 1992 and 1997 Elections in Kenya", in J. Abbink, and Gerti Hesseling (eds.), Election Observation and Democratization in Africa (London: Palgrave Macmillan, 2000), pp. 125-126.
16. Kaniaru wa Maina, "The Future of Democracy in Kenya", Africa Today (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 39, No. 1/2, Angola and Mozambique 1992, 1st Qtr. - 2nd Qtr., 1992), p. 126.
17. Daniel Branch, Kenya: Between Hope and Despair: 1963–2011 (New Haven: Yale University Press, 2011), pp.222-223.
18. Peter Kagwanja, "Courting Genocide: Populism, Ethno-Nationalism And The Informalisation of Violence in Kenya's 2008 Post-Election Crisis" Journal of Contemporary African Studies (Vol. 27, No. 3, July 2009), p. 369.
19. Peter Mwangi Kagwanja, "Facing Mount Kenya or Facing Mecca? The Mungiki, Ethnic Violence And The Politics Of The Moi Succession In Kenya, 1987–2002" African Affairs (Vol. 102, No. 406, 2003), p. 35.

٢٠. أحمد أمل، " الانتخابات الرئاسية في السنغال..النجاح في الاختبار الأصعب"، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، العدد ٣٦، ٢٠١٢)، ص ص ٨٠-٨٣.

٢١. المرجع السابق.

22. Carrie Manning, "Assessing African Party Systems After The Third Wave", Party Politics, (London: SAGE Publications, Vol. 11, No.6, 2005),

pp. 713-714.
23. Goran Hyden, African Politics in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 42.
24. Daron Acemoglu, James A. Robinson, Economic Origins of Dictatorship and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 255-258.
25. Benjamin Neuberger, “Classless Society and One-Party State Ideology in Africa”, African Studies Review (Piscataway: African Studies Association, Vol. 14, No. 2, Sep. 1971), p. 287.
26. Roberta E. McKown, Robert E. Kauffman, “Party System as an Comparative Analytic Concept in African Politics” Comparative Politics (New York: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, Vol. 6, No. 1, Oct. 1973), pp. 55-60.
27. Edward R. McMahon, “Catching the Third Wave of Democracy?: Debating Political Party Effectiveness in Africa Since 1980”, African and Asian Studies (Leiden: Koninklijke Brill NV, Vol.3, No. 3-4, 2004), pp. 302-303.
28. Claude Ake, Democracy and Development in Africa (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1996), pp. 31-32.
29. Adebayo O. Olukoshi, “Economic Crisis, Multipartyism, and Opposition Politics in Contemporary Africa”, in Adebayo O. Olukoshi, Op. Cit., pp. 11-12.
- وللمزيد بشأن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المطبقة في أفريقيا أنظر للكاتب نفسه:
30. Adebayo O. Olukoshi, “Democratisation, Globalisation and Effective Policy Making in Afirca”, in Charles C. Soludo, Osita Ogbu, and Ha-Joon Ghang (eds.), The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus?, (Trenton: Africa World Press, 2004).
31. Bruce J. Berman, “Ethnicity and Democracy in Africa”, JICA Working Papers (Tokyo: JICA Research Institute, Working Paper No. 22, November 2010), p. 28.
32. Adebayo O. Olukoshi, Op. Cit., p. 25.
33. Ibid., p. 28.
34. Clapham, Christopher, “Opposition in Tropical Africa”, Government and Opposition International Journal, (London: Wiley-Blackwell, Vol. 32, Issue 4, October 1997), p. 548.
35. Wondwosen Teshome, “Opposition Parties and the Politics of Opposition in Africa: A Critical Analysis” International Journal of Human and Social Sciences, Las Cruces: World Academy of Science Engineering and Technology, Vol. 4, No. 5, Summer 2009), pp. 289-293.
36. Adebayo O. Olukoshi, Op. Cit., pp. 29-31.